جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

(لو) الصهيبية وشواهدها "دراسة نحوية دلالية"

(Lau) Al-Suhaibiyyah and its evidence –

A semantic grammatical study

إعداد

د/ علي بن علوي بن عوض الشهري

الأستاذ المساعد بجامعة الملك خالد-المملكة العربية السعودية

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الثالث-أغسطس)
(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

(لو) الصهيبية وشواهدها دراسة نحوية دلالية

علي بن علوي بن عوض الشهري

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، الملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: *alalalshehri@kku.edu.sa*

ملخّص البحث:

يحمل هذا البحث عنوان (لو) الصُّهيبيّة وشواهدها، ويهدف إلى بيان أنواع (لو)، والتعريف بها، وتناول دراسة النّحويين لها، وتقديم شواهد عليها. وتتمثّل مشكلته في الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما أنواع (لو)؟ من أي فرع من فروع (لو) تصنّف (لو الصّهيبيّة)؟ ما تعريف (لو الصّهيبيّة)؟ مَن أوّل من أطلق هذا المصطلح من النّحويين؟ كيف كان تناول النّحويين المتقدّمين والمتأخّرين لـ (لو الصّهيبيّة)؟ ما شواهد (لو الصّهيبيّة)؟ ويتّبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون من أربع مسائل، هي: أنواع (لو)، و(لو) الصُّهيبيّة فرعٌ من (لو) الشّرطيّة، ولَمْحَة عن (لو) الصّهيبيّة عند بعض النّحويين المتقدّمين والمتأخّرين، وشواهد (لو) الصُّهيبيّة، وتمّ التّوصل إلى نتائج من أهمّها: أنّ (لو الصّهيبيّة) فرع من فروع (لو الشّرطيّة)، وتعرّف بأنّها الَّتِي شَرْطُها مَفْرُوضٌ فَرْضاً عَلى أَقْصى احْتِمالٍ، أي: أنّ مضمون الجواب بها حاصلٌ لا محالة، ولا يُقصد بها ربط انتفاء مضمون جوابها بانتفاء مضمون شرطها، وسّميت بهذه التسمية لأنّهم يمثّلون لها بالعبارة المروِيَّة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الّتي قال فيها: "نِعمَ العبدُ صُهَيْبٌ ، لَو لَم يخفِ اللَّهَ لَم يعصِهِ"، وقد تناولها النّحويون المتقدّمون والمتأخّرون من غير اطلاق هذه التسمية عليها، وأوّل من اطلق هذه التسمية عليها هو الطاهر بن عاشور، وقد شاعت لها شواهد في الكلام العربي.

الكلمات المفتاحية: الأدوات النحوية، الشواهد النحوية، الصهيبية، لو.

(Lau) Al-Suhaibiyyah and its evidence – A semantic grammatical study

Dr. ALI BIN ALAWI BIN AWADH AL-SHEHRI
Assistant Professor at King Khalid University
Kingdom of Saudi Arabia
Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: *alalalshehri@kku.edu.sa*

Abstract:

This research is conducted under the title of (Lau) Al-Suhaibiyyah and its evidence, and aims to explain the types of "Lau", identify it, address the grammarians' study of it, and provide evidence for it. The research problem is to answer the following questions: What are the types of (Lau)? From which branch of Lau is (Lau Al-Suhaibiyyah) classified? What is the definition of (Lau Al-Suhaibiyyah)? Who is the first one of grammarians to use this term?. How did early and late grammarians addressed "Lau Al-Suhaibiyyah"? What is the evidence of (Lau Al-Suhaibiyyah)? The research adopted the descriptive analytical approach, and consists of four issues: the types of (Lau), Lau Al-Suhaibiyyah is a branch of the conditional (Lau), an overview of Lau according to some early and late grammarians, and the evidence of Lau Al-Suhaibiyyah. The research concluded that Lau Al-Suhaibiyyah is a branch of the conditional (Lau), and it is defined as one whose condition is imposed according to the maximum possibility, meaning that the content of the answer is inevitable, and it is not intended to link the absence of the content of its answer with the absence of the content of its condition. It was given this name because it represents the phrase narrated on the authority of Omar ibn al-Khattab, may Allah be pleased with him, in which he said: "What a wonderful servant Suhaib, if he did not fear Allah, he would not disobey Him."

Early and late grammarians have dealt with it without applying this name to it, and the first to give it this name was Al-Tahir bin Ashour, and evidence of it has become widespread in Arabic speech.

Keywords: *Grammatical Tools , Grammatical Evidence , Al-Suhaibiyyah , Lau*

مقدّمة البحث

تمتلك اللّغة العربيّة أدوات لغويّة عديدة، تستعملُها في ربط العبارات والجمل، وتستفيد منها في إضافة معانٍ دقيقة ومعبّرة، وتستغلها في تزيين الكلام وتجميله، وتستحوذ هذه الأدوات على معانٍ دلاليّة تتنوع وتتشكل، وتستأثر بوظائف إعرابيّة تتباين وتعدد وتختلف باختلاف ورودها في الأساليب العربية.

وقد تمّت العناية بالأدوات اللّغويّة من قِبل العلماء والباحثين، فأُفردت لها كتب ومباحث، وأُجريت عليها تطبيقات وتدريبات، وما يزال البحث فيها والتّطبيق عليها مجالاً خصباً يَقبل الدراسات ويَستجيب للأطروحات.

ومن أدوات اللّغة العربيّة التي تُستعمل في الربط بين العبارات والجمل، ويُستفاد منها في إضافة المعاني الدقيقة والدالة، وتُستغل في تزيين الكلام وتجميله كلمةُ (لو)، وقد كثر دورانُها في الكلام وتنوعت دلالتها فيه، فتارة تُستعمل شرطيّة وتارة مصدريّة وتارة للتّمنّي وتارة أخرى زائدة، وهذه كلّها تتفرّع تفرعات شتى، ومن فروع (لو) ما يُعرف بـ (لو الصّهيبيّة)، وقد أُقيم هذا البحث للتعريف بها، ومناقشة تناول النّحويين لها والإتيان على شواهدها.

ويكتسب هذا البحث أهمية من كونه يدور حول أداة لها أدوار في ربط الكلام، وإفادته دلالات متنوعة، ومن كونه يبحث في أداة يكثر ورودها في الكلام العربي، ويتوقف على معرفتها فهم كثير من النّصوص وإزالة ما يحدث من الالتباس.

وتتمثّل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما أنواع (لو)؟ من أي فرع من فروع لو تصنّف (لو الصّهيبيّة)؟ ما تعريف (لو الصّهيبيّة)؟ من أوّل من أطلق هذا المصطلح من النّحويين؟ كيف كان تناول النّحويين المتقدّمين والمتأخّرين لـ (لو الصّهيبيّة)؟ ما شواهد (لو الصّهيبيّة)؟

ويهدف البحث إلى بيان أنواع (لو)، والتعريف بها، وتناول دراسة النحويين لها، وتقديم شواهد عليها.

ويتّبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافه والوصول إلى نتائجه.

ويُقسّم البحث إلى أربع مسائل، هي:

أنواع (لو)، و(لو) الصُّهيبيّة فرعٌ من (لو) الشّرطيّة، ولَمْحَة عن (لو) الصّهيبيّة عند بعض النّحويين المتقدّمين والمتأخّرين، وشواهد (لو) الصُّهيبيّة.

الدراسات السابقة:

أُجريت دراسات عدة حول (لو)، منها دراسة بعنوان: أنواع (لو) غير الشّرطية – دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، للباحث يعقوب خليفة جمعة، وهو بحث محكّم منشور بمجلة مجلة العلوم والتقانة: في العلوم الإنسانية، العدد ٣، عام ٢٠١٣م، تناول فيه الباحث سائر أنواع (لو) بخلاف (لو) الشرطية التي تُعدّ الصهيبية ضربًا منها. ومنها دراسة بعنوان: حذف جواب (لو) دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، للباحث أنس القهوجي، وهو بحث محكّم منشور بمجلة فكر وإبداع، العدد الرابع، عام ٢٠١٦م، تناول فيه الباحث حذف جواب (لو) الشرطية وتطبيقاته من القرآن الكريم، ولم يُشر إلى (لو) الصهيبية. ولم أجد رسالة علمية أو بحثًا محكّمًا أفرد (لو) الصهيبية بالدراسة.

أنواعُ (لو)

ذكرَ النّحويون أنواعًا لـ (لو):

النّوع الأوّل: (لو) الشّرطيّة غير الجازمة، وهي الّتي تدخل على فعل شرط وجوابه، وتُفيد امتناع الجواب لامتناع الشّرط من غير جزمٍ لهما[1]، ومثالُها قولُهُ تعالى﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة ٤٦]، جاءتْ (لو) هنا شرطيّة، فـ (أرادوا) فعلُ الشّرط، و(أعدوا) جوابُهُ، والفعلان ليسا في محل جزم، بل هما ماضيان، فـ (لو) لم تجزمهما، وهي هنا تُفيد امتناع الجواب لامتناع الشّرط، واللامُ في (لأعدوا) هي لام جواب الشّرط التي يَكثر اقترانُها بجواب الشّرط في الإثبات ويقلّ في النّفي، كما في قوله تعالى﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧].

النّوع الثّاني: (لو) المصدريّة، وهي الّتي تُؤوّل مع ما بعدها بمصدر، ويكثر مجيئها بعد الفعل (يودّ)[2]، ومن أمثلتها قوله تعالى﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾[البقرة: ٩٦]، (لو) في هذه الآية هي المصدريّة الّتي تُؤوّل مع ما بعدها بمصدر، والتّقدير: يودّ أحدهم التّعمّير ألف سنة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً

---

(١) شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٢م، ٣/٦٣١.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ، ٩/ ٣٥٨.

وَحِدَةً﴾[النساء: ١٠٢]، (لو) هنا جاءت مصدريّة؛ لأنّها تُؤوّل مع ما دخلت عليه بمصدر، والتّقدير: ودّوا غفلتكم عن أسلحتكم.

النّوع الثّالث: (**لو للتمني**، وهي الّتي تُفيد معنى التّمنّي ولا يكون لها جوابٌ[١]، وقد اختلف النّحويون فيها، فأثبتها بعضهم ونفاها بعضهم، وذهب النّافون إلى أنّها شرطيّةٌ حُذِفَ جوابُها المفهومُ من السّياق[٢]، ومن أمثلتها في القرآن قوله تعالى﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧]، جاءت (لو) في هذه الآية مفيدة للتّمنّي دون جواب، والمعنى: أنّ الذين اتّبعوا قالوا نتمنى أن تكون لنا كرةٌ لنتبرّأ من الذين اتّبعناهم، وقولُهُ تعالى: (أنّ لنا كرّة) مصدر مؤوّل في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره حَصَلَ[٣]. وذهب آخرون إلى أنّ (لو) في الآية شرطيّة، وقد حُذِفَ جوابُها، والتّقدير: لو أنّ لنا كرّة فنتبرّأ منهم كما تبرّءوا منّا ما كان هذا حالنا[٤]. وهذا الرأي فيه مزيدٌ من التّكلّف الذي يجعلنا نعرض عنه صفحاً، ويرجّح كونها للتّمنّي نصب الفعل (فَنَتَبَرَّأَ) بفاء السببيّة ومن مواضع نصب الفعل المضارع

---

(١) شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: قدم الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، ١٢٤/٥.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م، ٥٠٤.

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ، ٣٦/٢.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، ٩/ ٣٥٨.

بـــــ (أن) مضمرة بعد فاء السببية مجيئه بعد طلب كالتّمنّي. ومثلها قوله تعالى﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقـــرة: ١٠٣]، ذكر السَّمين الحلبيّ أنّ (لو) هنا فيها قولان، أحدهما: أنّها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره وجوابها محذوف، والآخر: أنّها للتّمنّي أي: ليتهم آمنوا على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له، فعلى هذا لا يلزم أن يكون لها جواب؛ لأنّها قد تُجاب بالفاء حينئذ(١). والرَّاجح أنّ هذا تمنٍ منهم أنّهم كانوا يعلمون، ولا يوجد بعدها جواب، وذهب بعض النّحويين إلى أنّ جوابها محذوف يُفهم من السّياق، وهو تكلُّف لا داعي له.

النّوع الثّالث: (**لو**) **الزائدة** وهي الّتي تقع قبل جملة حاليّة وليس لها جوابٌ، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[البقرة: ٢٢١]، الواو حاليّة، وجملة (أعجبكم) في محل نصب حال، و(لو) زائدة، والتّقدير: وعبد مؤمن خير من مشرك وحالكم أنّه أعجبكم(٢). وذهب بعضهم إلى أنّها شرطيّة حُذِف جوابها، وقد دلّ عليها ما سبقه، والتّقدير: ولو أعجبكم فالعبدُ المؤمنُ خيرٌ من المشرك(٣). وهذا

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٢/ ٤٩.

(٢) الكشاف: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، ١/ ٢٦٤

(٣) الدر المصون: السمين الحلبي، ٢/ ٤١٧.

تقدير ظاهر التّكلّف. و(لو) الزائدة يكثر حذفُ كان واسمها بعدها مع بقاء خبرها، كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيْدٍ"(١)؛ والتقدير: ولو كان المُلْتَمَسُ خاتمًا(٢).

وذكر المرادي(٣) أنّ بعض النّحويين أوردوا قسماً آخر لـ (لو)، هو لو للتّقليل، كـ (أعط المساكين ولو واحداً)، و(صَلِّ ولو الفريضة)، وجعلوا منه قوله تعالى:﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء ١٣٥]، إلّا أنّه وصفَ هذا النّوع المذكور بأنّه عند التحقيق ليس بخارج عن الأنواع الأخرى(٤). وأثبت هذا النوع المالقي، ومثّل له بحديث: "ردوا السائل ولو بظلف محرّق" والمراد بالرد الإعطاء، فيكون المعنى: تصدقوا بما تيسر من كثير أو قليل، ولو بلغ في القلة الظلف مثلًا، فإنه خير من العدم. ولو للتقليل تستخدم للتعبير عن تقليل الشيء أو الاستهانة به، أي أنها تعني "ولو كان". مثال: اجتهد ولو قليلاً. (أي: اجتهد ولو كان الاجتهاد قليلاً)، اشترِ ولو شيئاً بسيطاً. (أي: اشترِ ولو كان الشيء بسيطاً). الفرق بين لو للتقليل وبين الأنواع الأخرى: لو للتقليل لا تدل على شرط أو تمني، بل على تقليل الشيء. ولو للتقليل غالباً ما تكون مصحوبة

---

(١) الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣ م، رقم ٥١٢١.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ١/ ٢٥٥.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م، ٢٧٢ – ٢٩٠.

(٤) ينظر: الجنى الداني للمرادي، ٢٨١.

بكلمة تدل على القلة أو السهولة، مثل: قليلاً، بسيطاً، شيئاً، مثل: تصدق ولو بشق تمرة. (أي: تصدق ولو كان التصدق بشق تمرة)[1].

وذكر ابن هشام معنى آخر لـ (لو) هي لو للعرض، هو الطلب بلين، نحو: (لو تنزل عندنا فتصيب خيراً)[2]. وتستخدم "لو" للعرض عند السيوطي أيضًا[3].

هذا جدول لتوضيح أنواع (لو) والفروق بينها:

الشرح	المثال	الوظيفة	النوع
تدل على شرط محتمل ونتيجته المتوقعة.	لو درستَ جيدًا، لنجحتَ.	تربط بين شرط ونتيجة	لو الشرطية
تعبر عن أمنية أو حلم.	لو كان لديّ جناحان، لطرتُ في السماء.	تعبر عن رغبة في أمر غير واقع	لو للتمني
تعبر عن استحالة حدوث الأمر أو تعجب من عدم حدوثه.	وددت لو كان الصبر دواء.	تدخل على المصادر للتعبير عن التمني أو الاستحالة.	لو المصدرية
لا تؤثر على المعنى الأساسي للجملة، وإنما تضيف قوة وتعبيراً.	لا تذهب ولو صحبنك أحد .	تستخدم للتأكيد أو التحضيض	لو الزائدة
تستخدم لتقليل مقدار أو أهمية شيء ما.	اجتهد ولو قليلاً.	للتعبير عن تقليل الشيء أو الاستهانة به	لو للتقليل
تستخدم للطلب بلين.	لو تجتهد لتنال النجاح	لطلب حصول الفعل في لين	لو للعرض

١() ينظر: القرافي، ١/ ٩٠

(٢) مغني اللبيب لابن هشام: ٢٤٠.

٣() ينظر: هم الهوامع، السيوطي: ٢/ ٤٥٣.

(لو) الصُّهيبيّة فرعٌ من (لو) الشّرطيّة

من فروع (لو) الشرطية (لو) الصُّهيبيّة[١]، وتعرّف بأنّها الَّتِي شَرْطُها مَفْرُوضٌ فَرْضاً عَلى أقْصى احْتِمالٍ، أي: أنّ مضمون الجواب بها حاصلٌ لا محالة، ولا يُقصد بها ربط انتفاء مضمون جوابها بانتفاء مضمون شرطها[٢]. وفيها إفادة الاستمرارية وإثبات المعنى واستمراريته في كلّ الأحوال والأزمان. وسُمّيت كذلك لأنّهم يمثّلون لها بالعبارة المروِيَّة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الّتي قال فيها: "نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ ، لَو لَم يخفِ اللَّهَ لَم يعصِهِ"[٣]، ومعنى هذه العبارة أنّ صهيباً لا يعصي الله تعالى في كلّ الأزمنة والأحوال، سواء أمن غضب الله أو لم يأمنه[٤]. وتعرّف "بأنّها التي تستعمل لقصد الدّلالة على أنّ مضمون الجزاء مستمر الوجود في جميع الأزمنة والأحوال عند المتكلم وليس ممتنعاً لامتناع الشّرط كما هو الحال في أصل لو الشّرطيّة"[٥]. وتعرّف "بأنّها الّتي تُفيد استمرار حدوث جواب الشّرط سواء تحقق الشّرط أو لم يتحقق"[٦]. وأعطتِ أسماء الورياشي من المعاصرين خلاصةً لدلالة (لو)، فأفادت أنّها تتردد بين معنيين: الأول: انتفاء الثّاني لانتفاء الأول، والثاني: أنّ الخبر

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ١/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ١٨/١٠.

(٣) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي: محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بن العربي، تحقيق: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، رقم ١١٥٣.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ٩/ ٣١٠.

(٥) إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد درويش، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ، ٧/ ٥٥٧

(٦) توالي أحرف المعاني في القرآن الكريم بين الخواص التركيبية والنسقية الدلالية: أسماء الورياشي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ١١٦.

الأوّل لازمُ الوجود في جميع الأزمنة، إذا كان نقيضُ الشّرط أليق بالجزاء، فيلزمُ وجودُ الجزاء على تقدير الشّرط وعدمه، وهي المسمَّاة بـ (لو) الصّهيبيّة[1]. ومثالها قوله تعالى:﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ذكر الفخر الرازي أنّهم يتولون حتى في حالة ما لو أسمعهم الله الإسماع المخصوص، وهو إسماع الإفهام فكيف إذا لم يسمعوه[2].

وأوّل من ظهر عنده مصطلح (لو الصّهيبيّة) تصريحاً به هو الطاهر بن عاشور، ونسبَهُ للنّحويين[3]، إلّا أنني لم أجده مُصَرَّحاً به في كتب النّحويين المتقدّمين والمتأخّرين، برغم أنّهم تناولوها تفصيلاً من غير إطلاق هذا المصطلح عليها تصريحاً. وأوّل تصريح للطاهر بن عاشور بهذا المصطلح كان عند قوله تعالى﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، حيث ذكر أنّ جملة: "وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ" معطوفةٌ على جملة: "وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ" أي لأفهمهم ما يسمعون، وهو ارتقاء في الإخبار عنهم بانتفاء قابليّة الاهتداء عن نفوسهم في أصل جبلتهم، فإنّهم لمّا أخبر عنهم بانتفاء تعلمهم الحكمة والهدى فلذلك انتفى عنهم الاهتداء، ارتقى بالإخبار في هذا المعنى بأنّهم لو قبلوا فهم الموعظة والحكمة فيما يسمعونه من القرآن وكلام النّبوة لغلب ما في نفوسهم من التخلق بالباطل على ما خالطها من إدراك الخير، فحالَ ذلك التّخلّق بينهم وبين العمل بما علموا، فتولوا وأعرضوا[4]. وليس عطف جملة: "وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا"

---

(١) ينظر: توالي أحرف المعاني في القرآن الكريم للورياشي، ١١٧.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: الرازي: محمد بن عمر بن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ، ٢٠/ ٢٠٩.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ٩/ ٣١٠.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ٩/ ٣٠٨.

على جملة: "وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ" بمقصود منه تفرّع الثّانية على الأوّلى تفرّع القضايا بعضها على بعض في تركيب القياس، ولا أنّه من تفريع النّتيجة على المقدمات، بل الجملتان في هذه الآية كلّ واحدة منهما مستقلة عن الأخرى، ولا تَجمع بينهما إلّا مناسبة المعنى والغرض، فليس اقتران هاتين الجملتين هنا بمنزلة اقتران قولهم: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا، ولو كان النهار موجودا لدرجت الدواجن؛ فإنّ ذلك بمنزلة التّصريح بنتيجة ثمّ جعل تلك النّتيجة الحاصلة مقدّمةَ قياس ثان فتُطوى النتيجة لظهورها اختصاراً، وهذا ليس بأسلوب عربي إنّما الأسلوب العربي في إقامة الدّليل بالشّرطيّة أن يقتصر على مقدّم وتال، ثم يُستدرَك عليه بالاستنتاج بذكر نقيض المقدَّم[١]. ثمّ يُصَرِّح بـ (لو) الصّهيبيّة وسبب تسميتها فيقول: [و(لو) الواقعة في الجملة الثّانية من قِبيل (لو) المشتهرة بين النّحاة بـ لو الصّهَيْبيّة؛ بسبب وقوع التّمثّيل بها بينهم بقول عمر بن الخطاب الذي قال: "نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ ، لَو لَم يخفِ اللَّهَ لَم يعصِهِ" وذلك أن تستعمل (لو) لقصد الدّلالة على أنّ مضمون الجزاء مستمر الوجود في جميع الأزمنة والأحوال عند المتكلم، فيأتي بجملة الشّرط حينئذٍ متضمنة الحالة الّتي هي مظنّة أن يتخلف مضمونُ عند حصلها الجزاء لو كان ذلك مما يحتمل التخلف][٢]، ثمّ يشرح قول عمر_ رضي الله عنه_ في صهيب _ رضي الله عنه _: "نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ ، لَو لَم يخفِ اللَّهَ لَم يعصِهِ" بقوله: "المقصود منه انتفاء العصيان في جميع الأزمنة والأحوال حتى في حال أمنِه من غضب الله، فليس المراد أنّه خاف فعصى، ولكن المراد أنّه لو فُرِضَ عدم خوفه لما عصى[٣].

(١) ينظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ٩/ ٣٠٩.

(٢) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ٩/ ٣١٠.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ٩/ ٣١٠ – ٣١١.

إذن يتبين أنّ (لو) الصّهيبيّة لا تربط انتفاء مضمون الجواب بانتفاء مضمون الشرط، إنّما تؤكّد أنّ الجواب حاصل لا محالة، سواء حصل الشرط أم لم يحصل.

لَمْحَة عن (لو) الصّهيبيّة عند بعض النّحويين المتقدّمين والمتأخّرين

لم يُصرّحِ النّحويون المتقدّمون والمتأخّرون بمصطلح (لو الصّهيبيّة)، ولكنّهم أوردوا معناها وتناولوها، **فقال سيبويه** عن معناها: "لو حرفٌ لما كَانَ سيقع لوُقُوع غَيره"(١)، ساق الشَّلَوْبِين قول سيبويه في (لو) وقال: "لو ليست موضوعة للدلالة على الامتناع، بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه، من أنّها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط"(٢)، وقد علّق ابن هشام على قول سيبويه في (لو) فقال: "وقد يُقَال إِنّ فِي عبارَة سِيبويه إِشْكَالاً ونقصاً، فَأَما الْإِشْكَال فَإِنّ اللَّام من قَوْله لوُقُوع غَيره فِي الظَّاهِر لَام التَّعْلِيل وَذَلِكَ فَاسد، فَإِنّ عدم مَعْصِيّة صُهَيْب لَيست معللة بِعَدَمِ الْخَوْف بل بالمهابة وَالْجَوَاب أَن تقدّر اللَّام للتوقيت مثلهَا فِي﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾[الأعراف: ١٨٧] أَي أنّ الثَّانِي يثبت عِنْد ثُبُوت الأوّل، وَأما النَّقْص فَلِأَنَّهَا لَا تدلّ على أَنَّهَا دَالَّة على امْتنَاع شَرطهَا وَالْجَوَاب أَنّه مَفْهُوم من قَوْله مَا كَانَ سيقع فَإِنَّهُ دَلِيل على أَنّه لم يَقع"(٣). وتناول السّمين الحلبيّ قول سيبويه في (لو) وربطها بـ لو الصّهيبيّة من غير تصريح بهذا الاسم، فقال: "لو حرفٌ لِما كان سيقع لوقوع غيره، هذه عبارةُ سيبويه، وهي أَوْلى من عبارة غيره: حرفُ امتناع لامتناع؛ لِصحّةِ العبارة الأولى في "نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يُعْصِه" وعدم صحة الثّانية في ذلك(٤).

---

(١) الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م، ٤/ ٢٢٤.

(٢) نقلاً من الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٢٧٢.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م، ٣٤٢.

(٤) الدر المصون للسمين الحلبي:١/ ١٨٢.

وأورد الزّجّاج أنّ عمر – رضي الله عنه – قال: "نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يُعْصِه"، وتأويله: لو أنّه أمن عذابه وعقابه لما ترك الطاعة ولا جنح إلى المعصية لأمنه العذاب(١).

وأثبت ابن مالك معنى لو الصهيبية من غير تصريح بهذا المصطلح، فذكر أنّ (لو) الشرطية لتعليق ما امتنع لامتناع شرطه، فتقتضي جملتين ماضيتين، الأولى منهما مستلزمة للثّانية، لأنّها شرط، والثّانية جوابه. وتقتضي أيضاً امتناع الشّرط؛ لأنّه لو ثبت لثبت جوابه، وكان الإخبار بذلك إعلاماً بإيجاب لإيجاب، لا بتعليق ما امتنع لامتناع شرطه، فيُخرج (لو) عن معناها. ولا تقتضي امتناع الجواب في نفس الأمر، ولا ثبوته لأنّه لازم والشّرط ملزوم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم، بل إن كان مساوياً للشرط امتنع بامتناعه، كما في نحو: لو كانت الشمس طالعة فالنّهار موجود. وإن كان أعم من الشّرط لم يلزم أن يكون ممتنعا في نفس الأمر لامتناع شرطه، لجواز كونه لازما لأمر ثابت، فيكون أيضاً هو ثابتاً لثبوت ملزومه، كما في قولك: لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه، فإنّ تركه السؤال محكوم بكونه مستلزماً للعطاء، وبكونه ممتنعاً، والعطاء محكوم بثبوته على كلّ حال، والمعنى أن إعطاءه حاصل مع ترك السؤال، فكيف مع السؤال، كما في قول عمر _رضي الله عنه_ "نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ، لَو لَم يخفِ اللَّهَ لَم يعصِهِ". فإنّ عدم الخوف محكوم بكونه مستلزماً

(١) معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ٣/ ١٩٩.

لعدم المعصية، وبكونه ممتنعاً، وعدم المعصية محكوم بثبوته، لأنّه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم ثبوت الخوف، فالحكم بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى(١).

وتناولها شهاب الدين القرافي ، فقال: "إذا دخلت (لو) على ثبوتين كانا منفيين وعلى نفيين كانا ثبوتين وعلى نفي وثبوت فالنفي ثبوت والثبوت نفي، تقول لو جاءني لأكرمته، فهما ثبوتان فما جاءك ولا أكرمته، ولو لم يستدن لم يطالب، فهما نفيان وقد استدان وطولب، ولو لم يؤمن أريق دمه، التقدير أنّه آمن ولم يرق دمه، وبالعكس لو آمن لم يقتل، وفي قوله تعالى﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ﴾ [الكهف: ١٠٩] دخلت (لو) على ثبوت أوّل ونفي آخر فيكون الأوّل نفياً وهو كذلك فإنّ الشجرة ليست أقلاماً ويلزم أن يكون النفي الأخير ثبوتاً فتكون نفدت، وليس كذلك ونظير هذه الآية قولُهُ عليه الصلاة والسلام: (نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ، لَو لَم يخفِ اللهَ لَم يعصِهِ)"(٢).

وتناولها المالقي فذكر أنّ موضعها الأول: أن تكون حرف امتناعٍ لامتناع، ونسبه للنّحويين كلّهم، وذكر أنّ تفسير معناها بهذا إنّما هو في الجمل الواجبة؛ لأنّها الأصل، والنفي داخل عليها، فلم يعتبره لأنّه فرع، واعتبر الأصل، لأنّ (لو) يختلف تفسير معناها بذلك، فيقال فيها إذن: إنّها تكون حرف امتناعٍ لامتناعٍ إذا دخلت على جملتين موجبتين نحو قولك: (لو قام زيدٌ لأحسنت إليك)، وحرف وجوب لوجوبٍ إذا دخلت على جملتين منفيتين نحو قولك: (لو لم يقم زيدٌ لم يقم عمر)، وحرف امتناع

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م، ٤/ ٩٤، ٩٥.

(٢) شرح تنقيح الفصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ١٠٨.

لوجوب إذا دخلت على جملةٍ موجبة ثم منفية، نحو قولك: (لو يقوم زيدٌ لما قام عمرو). وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملةٍ منفيةٍ ثم موجبةٍ نحو قولك: (لو لم يقم زيد لقام عمرو)، وأما قوله عليه السلام: (نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ، لَو لَم يخفِ اللَّهَ لَم يعصِهِ)، ليست (لو) من هذا الموضع، وإنّما هي من موضع الشّرط على ما يُذكر بعد، و (لو) هذه فيها معنى الشّرط لا يفارقها، وإن لم يكن لفظها لذلك، ولا عملها، وتخلّص الفعل أبدًا إلى الماضي بخلاف أدوات الشّرط، وإن كان ما بعدها مضارعاً[1].

وذكر ها ا لمرادي فقال: "هذا هو القسم الأول من قسمي الشّرطيّة، وهي الامتناعية. يعني: أنّ لو الامتناعية حرف يدلّ على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه؛ إذ لو قُدّر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في المعنى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها. وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كلّ تقدير؛ لأنّه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشّرط، كقوله: (نعم المرءُ صهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يَعْصِهِ)، ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً، فلذلك كان قولهم: لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد؛ لأنّها تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كلّ موضع، وليس كذلك. والحاصل: أنّ لو تدلّ على امتناع شرطها، وعلى كونه مستلزماً لجوابها، ولا يتعرض لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته"[2].

وأثبتها ابن هشام فذكر أنّ من أنواع (لَو) لو التي تفيد الِامْتِنَاع، وَقد اخْتلف النُّحَاة فِي إفادتها لَهُ وَكَيْفِيَّة إفادتها إِيَّاه على ثَلَاثَة أَقْوَال: أَحدهَا أَنَّهَا لَا تفيده بِوَجْه، وَهُوَ قَول الشَّلوبين، الذي زعم أَنَّهَا لَا تدلّ على امْتنَاع الشَّرْط وَلَا على امْتنَاع الْجَواب بل على

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م، ٣٠٦.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ٢٧٣- ٢٧٤.

التَّعْلِيق فِي الْمَاضِي كَمَا دلّت إِن على التَّعْلِيق فِي الْمُسْتَقْبل وَلم تدل بِالْإِجْمَاع على امْتنَاع وَلَا ثُبُوت، وَتَبعهُ على هَذَا القَوْل ابْن هِشَام الخضراوي، وَهَذَا الَّذِي قَالَاه كإنكار الضروريات. وَالثَّانِي أَنَّهَا تفِيد امْتنَاع الشَّرْط وَامْتِنَاع الْجَواب جَمِيعًا وَهَذَا هُوَ القَوْل الْجَارِي على أَلْسِنَة المعربين، وَنَصّ عَلَيْهِ جمَاعَة من النّحويين وَهُوَ بَاطِل بمواضع كَثِيرَة مِنْهَا قَول عمر – رَضِي الله عَنهُ – "نعم العَبْد صُهَيْب لَو لم يخف الله لم يَعْصِهِ" وَبَيَانه أَنّ كلّ شَيْء امْتنع ثَبت نقيضه فَإِذا امْتنع مَا قَامَ ثَبت قَامَ وَبِالْعَكْسِ وعَلى هَذَا فَيلْزم على هَذَا القَوْل فِي الْأَثر ثُبُوت الْمعْصِيَة مَعَ ثُبُوت الْخَوْف وكل ذَلِك عكس المُرَاد. وَالثَّالِث أَنَّهَا تفِيد امْتنَاع الشَّرْط خَاصَّة وَلَا دلَالَة لَهَا على امْتنَاع الْجَواب وَلَا على ثُبُوته وَلكنه إِن كَانَ مُسَاوِياً للشّرط فِي الْعُمُوم كَمَا فِي قَوْلك لَو كَانَت الشَّمْس طالعة كَانَ النَّهَار مَوْجُودا لزم انتفاؤه لِأَنَّهُ يلْزم من انْتِفَاء السَّبَب الْمسَاوِي انْتِفَاء مسببه وَإِن كَانَ أَعم كَمَا فِي قَوْلك لَو كَانَت الشَّمْس طالعة كَانَ الضَّوْء مَوْجُودا فَلَا يلْزم انتفاؤه وَإِنَّمَا يلْزم انْتِفَاء الْقدر الْمسَاوِي مِنْهُ للشّرط وَهَذَا قَول الْمُحَقِّقين[1].

وذكر السّمين الحلبي أنّ (لو) حرفٌ لِما كان سيقع لوقوع غيره، وأنّ هذه عبارة سيبويه، وأنّها أولى من عبارة غيره أنّها حرفُ امتناع لامتناع؛ لِصحّةِ العبارة الأولى في نحو قوله تعالى﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ﴾[الكهف: ١٠٩]، وفي عبارة: "نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يُعْصِه"، وعدم صحةِ الثّانية في ذلك، ولفسادِ نحو قولهم: «لو كان إنساناً لكان حيواناً» إذ لا يلزم مِنْ امتناعِ الإنسانِ امتناعُ الحيوان[2].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ١/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: ١/ ١٨٢.

وأوردها ناظر الجيش فذكر أنّ من النّاس من قال: إنّ (لو) تكون للتعليق، وهي التي ذُكرت لها هذه التعاريف ووقع البحث والكلام فيها، وقد تكون لمجرد [ارتباط] الثّاني بالأول من غير دلالة على امتناع أو غيره، وذكر أنّ ضابط هذا القسم أن تقوم لنا قرينة تدل على ثبوت الثاني مطلقاً، إمّا من مدلول الكلام وإمّا من خارج، فالأول كقوله تعالى﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] فإنّ الآية الشريفة سيقت لبيان أنّ بين ثبوت أنّ كون ما في الأرض من شجرة أقلام وكون البحر يمدّه من بعده سبعة أبحر، وبين نفي النفاد ارتباطاً، ولو فُرض امتناع لزم أن يكون نفى النفاد منفيّاً فيكون حاصلاً وذلك باطل. والثاني كقول عمر رضي الله عنه "نعم العَبْد صُهَيْب لَو لم يخف الله لم يَعْصِهِ" فبين نفي الجواب ونفي العصيان ارتباط، ولو فُرض امتناع لزم وجود العصيان على تقدير وجود الخوف وهو خلاف المقصود، وخلاف المعقول أيضاّ، والمقتضي لذلك أنّه إذا أريد ثبوت شيء مطلقاً، أو نفي شيء مطلقاً علّق على أحد النقيضين لوجوده دائماً، لكن إنّما يُذكر النقيض الذي يكون ثبوت ذلك الأمر أو نفيه على تقدير النقيض الآخر لو ذكر من الطريق الأولى كما يفهم من الآية الشريفة ومن الأثر المتقدم الذكر، ولا شك أنّ القول بذلك إذا كان سالماً من الخدش يتعين المصير إليه فإنّه سهل مريح من تكلف أجوبة عن المسائل التي يشكل كون (لو) فيها للتعليق[1].

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ٩/ ٤٤٣- ٤٤٤.

شواهد (لو) الصّهيبيّة

من شواهد (لو) الصّهيبيّة في القرآن الكريم قوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥] ذكر السّمين الحلبي أنّ (لو) هذه تحتمل أن تكون على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف أي: ولو كنتم شهداء على أنفسكم لوجب عليكم أن تشهدوا عليها، ورجّح هذا الرأي، وضعّف الرأي القائل بأنّها تكون بمعنى (إن) الشّرطيّة، ويتعلق قوله (على أنفسكم) بمحذوف تقديره: وإن كنتم شهداء على أنفسكم فكونوا شهداء لله، على حذف كان بعد (لو)، وهذا لا ضرورة تدعو إليه، ومجيء (لو) بمعنى (إن) شيء أثبته بعضهم على قلّة، فلا ينبغي أن يُحمل القرآن عليه [(١)]. فتكون (لو) بهذا شرطيّة، لكنّها لم تفد امتناع الجواب لامتناع الشّرط، ولم يقصد بها ربط انتفاء مضمون جوابها بانتفاء مضمون شرطها، إنّما أفادت أنّ الجواب لازم الوجود في الحالات جميعها وفي الأزمنة كلّها، وأنّ مضمون الجواب حاصلٌ لا محالة، فتكون (لو) في الآية هي لو الصّهيبيّة نفسها، وهي تأكيدٌ للأمر بالتزام الحقّ في الأحكام والشهادات.

ومن شواهدها في القرآن الكريم قوله تعالى﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام ١١١] في هذه الآية لم تفد (لو) امتناعاً لامتناع، فليس المعنى أنّهم يؤمنون في حال عدم تنزيل الملائكة وفي عدم تكليم الموتى، إنّما المعنى أنّهم لا يؤمنون في كلّ الأحوال، سواء نزلت الملائكة أو لم تنزل، سواء كلّمهم الموتى أو لم يكلّمهم، وأشار ابن هشام إلى أنّ (لو) في هذه الآية مثل (لو) في الأثر المروي عن عمر ـرضي الله عنه "نعم

---

(١) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي، ٤/ ١١٤.

العَبْد صُهَيْب لَو لم يخف الله لم يَعْصِهِ"، وذكر أنّ (لو) في هذه الآية وأمثالها لا تفيد امتناع الشّرط وامتناع الجواب جميعاً، إنّما تفيد تقرير الجواب وُجِدَ الشّرطُ أو فُقِدَ، ولكنّه مع فقده أولى، فقد دلّت الآية على عدم إيمانهم على كلّ حال حتى في حال نزّول الملائكة عليهم وتكليم الموتى لهم ولكنّه مع فقده أولى(١).

ومن شواهدها قوله تعالى﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، (لو) في هذه الآية من قَبيل لو الصّهيبيّة التي تفيد أنّ مضمون الجواب حاصل في جميع الأحوال والأزمان، ولا تفيد امتناعاً لامتناع، فلو كانت كذلك لكان المعنى أنّهم استجابوا؛ لأنّهم لم يسمعوا، وهذا المعنى غير مراد بلا شك وهو باطل، إنّما المعنى أنّهم لا يستجيبون في كلّ الأحوال، سواء سمعوا أم لم يسمعوا، وبيّن ابن عاشور أن (لو) لا يُقصد بها ربط انتفاء مضمون جوابها بانتفاء مضمون شرطها، بل يُقصد بها أنّ مضمون الجواب حاصل لا محالة، سواء فُرض حصول مضمون شرطها أو فُرض انتفاؤه، وجاء ذلك في هذه الآية؛ لأنّ مضمون الجواب أولى بالحصول عند انتفاء مضمون الشرط(٢).

ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ سُبْحَانَهُ ۖ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤]، وَمَعْنَى الْآيَةِ: لَوْ كَانَ اللَّهُ مُتَّخِذًا وَلَدًا لَاخْتَارَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ مَا يَشَاءُ اخْتِيَارَهُ، أَيْ لَاخْتَارَ مَا هُوَ أَجْدَرُ بِالِاخْتِيَارِ وَلَا يَخْتَارُ لِبُنُوَّتِهِ حِجَارَةً كَمَا زَعَمْتُمْ لِأَنَّ شَأْنَ الِاخْتِيَارِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْأَحْسَنِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَارِ مِنْهَا، فَبَطَلَ أَنْ تَكُونَ اللَّاتُ وَالْعُزَّى وَمَنَاة بَنَات الله تَعَالَى، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ عَنْهَا بَطَلَ عَنْ سَائِرِ الْأَصْنَامِ بِحُكْمِ الْمُسَاوَاةِ أَوِ الْأَحْرَى، ثم صرّح بـ (لو) الصّهيبيّة وبيّنها فقال:

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٢٤٠- ٢٤١.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ١٠/ ١٨.

"ولَوْ هُنَا هِيَ الْمُلَقَّبَةُ (لَو الصُّهَيْبِيَّةَ)، أَيْ الَّتِي شَرْطُهَا مَفْرُوضٌ فَرْضاً عَلَى أَقْصَى احْتِمَالٍ وَهِيَ الَّتِي يُمَثِّلُونَ لَهَا بِالْمَثَلِ الْمَشْهُورِ: "نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ"، فَكَانَ هَذَا إِبْطَالًا لِمَا تَضَمَّنَهُ زعم المشركين" (١).

ومن شواهدها قوله تعالى﴿ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال: ٤٢] فالوجه في تفسير هذه الآية أنّ (لو) هذه من قَبِيلِ (لو) الصّهيبيّة، التي لا يقصد ربط انتفاء مضمون جوابها بانتفاء مضمون شرطها، بل يقصد أنّ مضمون الجواب حاصل لا محالة، سواء فُرِضَ حصول مضمون شرطها أو فرض انتفاؤه، إمّا لأنّ مضمون الجواب أولى بالحصول عند انتفاء مضمون الشّرط، وإمّا بقطع النظر عن أولوية مضمون الجواب، والمعنى: لو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد، أي في وقت ما تواعدتم عليه؛ لأن غالب أحوال المتواعدَين ألّا يستوي وفاؤهما بما تواعدا عليه في وقت الوفاء به، أي في وقت واحد؛ لأنّ التوقيت كان في تلك الأزمان تقريباً يقدرونه بأجزاء النّهار كالضحى والعصر والغروب، ولا ينضبط بالدرج والدقائق الفلكية، والمعنى: فبالأحرى وأنتم لم تتواعدوا(٢).

ومن شواهدها قوله تعالى﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ ﴾ [الأسراء: ١٠٠]، فـ (لو) في الآية مثل لو في العبارة المروية عن عمر رضي الله عنه "نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ"، فإنّه لما فقدت الْمُنَاسبَة بين شرط (لو) وجوابها انْتَفَت الْعلّية، فَلم يُجْعَل عدم الْخَوْف عِلّة عدم الْمعْصِيَة فعُلم أَن العدم مُعَلل بِأَمْر آخر وَهُوَ الْحيَاء والمهابة والإجلال والإعظام، وَذَلِكَ مُسْتَمر مَعَ الْخَوْف فَيكون عدم الْمعْصِيَة عِنْد عدم الْخَوْف مُسْتَندا إِلَى ذَلِك السَّبَب وَحده وَعند الْخَوْف

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور: ٢٣/ ٣٢٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش: ٤/ ٧.

مُسْتَندا إِلَيْهِ فَقَط أَو إِلَيْهِ وَإِلَى الْخَوْف مَعًا وعَلى ذَلِك تتخرج الآية؛ فإنّ الجواب يتقرر بوجود الشرط أو فقده، ولكنه مع فقده أولى، فَالْإِمْسَاك عِنْد عدم امتلاك الخزائن أولى، فعدم الإنفاق على كل حَال ثابت وفي حال عدم امتلاك خزائن الأرض أولى، فتكون لو في الآية دالة على تقرير الجواب وثبوته بمفهوم الموافقة أو بمفهوم المخالفة وإذا تعَارض هَذَانِ المفهومان قُدِّم مَفْهُوم الْمُوَافقَة[1].

ومن شواهدها في الحديث أنّ الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ ذكر سالماً مولى أبي حذيفة وقال: "إنّ سالماً شديد الحبّ لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه"[2]. ساق ابن هشام[3] هذا الحديث وجعله شاهداً حديثياً يُصحّح به عبارة عمر ابن الخطاب _ رضي الله عنه – : "نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخِفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ"، و(لو) الواردة فيه هي ضرب (لو) الصّهيبيّة، والمعنى أنّ سالماً لا يعصي الله تعالى في كلّ الأزمنة والأحوال، سواء أمن غضب الله أو لم يأمنه.

ومن شواهدها في الحديث قول الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ : "يا عمَّاهُ، واللهِ لَو وَضعوا الشَّمسَ في يميني والقمرَ في شمالِي علَى أن أتركَ هذا الأمرَ حتَّى يُظهرَه اللهُ أو أهلِكَ فيه ما تركتُهُ"[4]، فلم تفد (لو) في هذا الحديث امتناعاً لامتناع،

---

(١) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني، مطبعة النهضة، تونس، الطبعة الأولى/ ١٩٢٨م، ١/ ٨٨.

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ م، ١/ ١٨٧.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ٢٤١.

(٤) السيرة النبوية: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، تحقيق: مصطفى السقا وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٥ م: ١/ ٢٦٦.

فليس المعنى أنّ الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ سيترك الأمر إذا وضعوا الشمس في يمينه والقمر في يساره، إنّما أفادت أنّه لن يترك الأمر في كلّ الأحوال سواء وضعت الشمس في يمينه والقمر في يساره أم لم توضعا.

ومن شواهدها في الحديث قول الرسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ فِي بنت أبي سَلمَة "لَو لم تكن ربيبتي فِي حجري مَا حلت لي إِنَّهَا لابنَة أخي من الرضَاعَة"(١) فَإِن حِلّهَا لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام مُنْتَفٍ من جِهَتَيْنِ: كَونهَا ربيبته وَكَونهَا ابْنة أَخِيه من الرضَاعَة، يعني: لو كان بها مانعٌ واحدٌ لكَفَى في التَّحريمِ؛ فكيف وبها مانِعانِ؟! وهما: كونُها ربيبَته، وكَونُها بنتَ أخيه أبي سَلَمةَ _ رضِيَ اللهُ عنه _ من الرَّضاعةِ، فذكر _ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم _ العِلَّةَ الأخرى في تحريمِها، وهي كونُها ابنَة أخيه أبي سَلَمةَ مِنَ الرَّضاعةِ؛ حيث أرضعَتْهما ثُوَيبةُ مَولاةُ أبي لهبٍ.

ومن شواهدها في الحديث أنّ أبا بكر – رضي الله عنه – حينما طوّل فِي صَلَاة الصُّبْح وَقيل لَهُ كَادَت الشَّمْس تطلع، قال: " لَوْ طَلَعَتْ لَمْ تَجِدْنَا غَافِلِينَ"(٢) لِأَن الْوَاقِع عدم غفلتهم وَعدم طُلُوعهَا وكلّ مِنْهُمَا يَقْتَضِي أَنَّهَا لم تجدهم غافلين، أمّا الأول فَوَاضِح وَأمّا الثَّانِي فَلِأَنَّهَا إِذا لم تطلع لم تجدهم الْبَتَّةَ لَا غافلين وَلَا ذاكرين(٣).

ومن شواهد (لو) الصّهيبيّة في الشعر قَوْلُ أُبَيّ بْنِ سُلْمَى يَصِفُ فَرَسَهُ:

وَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ(٤).

---

(١) صحيح البخاري: رقم ٥١٠١.

(٢) الموطأ: مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٩٨٥ لبنان، م، ١/ ٢٠٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٠.

(٤) ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٤٦.

فاستخدم (لو) في إِقَامَةِ الدَّلِيلِ بِالشَّرْطِيَّةِ بأن يَقْتَصِرَ عَلَى مُقَدَّمٍ وَتَالٍ، ثُمَّ يَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ بِالِاسْتِنْتَاجِ بِذَكَرِ نَقِيضِ الْمُقَدَّمِ.

ومن شواهدها قول لبيد بن ربيعة:

لَو أَنَّ حَيّاً مُدرِكِ الفَلاحِ أَدرَكَهُ مُلاعِبُ الرِماحِ[1]

أورد الزمخشري هذا الشاهد وجعل (لو) الواردة فيه مثل (لو) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[لقمان: ٢٧]، فجاءت (لو) لارتباط الثّاني بالأول من غير دلالة على امتناع أو غيره، وضابطها القرينة الدالة على ثبوت الثاني مطلقاً، من مدلول الكلام[2].

وكقول عَمْرو بن معديكرب

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَتِ[3].

واستخدم (لو) في إقامة الدليل بالشرطية بِذَكَرِ مُسَاوِ نَقِيضِ الْمُقَدَّمِ، فَإِنَّ إِجْرَارَ اللِّسَانِ يَمْنَعُ نُطْقَهُ، فَكَانَ فِي مَعْنَى وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ تُنْطِقُنِي، وَالْأَكْثَرُ أَنَّهُمْ يَسْتَغْنُونَ عَنْ هَذَا الِاسْتِدْرَاكِ لِظُهُورِ الِاسْتِنْتَاجِ مِنْ مُجَرَّدِ ذِكْرِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ.

(١) ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ١٢٩.

(٢) الكشاف للزمخشري: ٣/ ٥٠٠

(٣) ديوان عمرو بن معديكرب: تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، ٧٧.

ومن شواهدها قول الطفيل الغنوي في الثناء على بني جعفر بن كلاب:

أَبَوْا أَنْ يَمَلُّونَا وَلَوْ أَنَّ أَمَّنَا تُلاقِي الَّذِي يَلْقَوْنَ مِنَّا لَمَلَّتِ (١).

ومن شواهدها قول العوام بن شوذب:

وَلَوْ أَنَّها عُصْفُورَةٌ لحَسِبْتَها مُسَوَّمةً تدعو عُبيْداً وَأَزْنَما(٢).

وقد جعل ابن مالك(٣) (لو) في هذا الشاهد مثل (لو) في قوله تعالى﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣].

(١) ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبد القادر، دار الكتاب الجديد، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ٣٩.

(٢) معجم الشعراء: عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب، العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ٩٨٢ م، ٣٠٠.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١٣٩.

الخاتمـة

بعد إنجاز هذا البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي، والإتيان على مسائله الأربع التي هي: أنواع (لو)، و(لو) الصُّهيبيّة فرعٌ من (لو) الشّرطيّة، ولَمْحَة عن (لو) الصّهيبيّة عند بعض النّحويين المتقدّمين والمتأخّرين، وشواهد (لو) الصُّهيبيّة، فقد تمّ التّوصل إلى **النّتائج الآتية**:

- أورد النّحويون عدة أنواع لـ (لو) تمثّلت في لو الشّرطيّة، ولو المصدرية، ولو للتّمنّي، ولو الزائدة، ولو للعرض، ولو للتقليل.
- من فروع لو الشرطية لو التي شَرْطُها مَفْرُوضٌ فَرْضاً عَلى أَقْصى احْتِمالٍ، فمضمون الجواب بها حاصلٌ لا محالة، وفيها إثبات المعنى واستمراريته في كلّ الأحوال والأزمان.
- لو الصّهيبية معروفة عند النّحويين المتقدّمين والمتأخّرين، وقد تناولوها شرحاً وتفصيلاً، ومثّلوا لها بقول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –" نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ، لَو لَم يخفِ اللَّهَ لَم يعصِهِ " إلّا أنّهم لم يسموها هذه التسمية.
- أوّل من ظهر عنده مصطلح (لو الصهيبية) هو الطاهر بن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير، وهو من النحويين المعاصرين.
- وردت شواهد عديدة لـ (لو الصهيبية)، منها شواهد قرآنية وشواهد من الحديث النبوي وشواهد من شعر العرب.

قائمة المصادر والمراجع

- الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني، مطبعة النهضة، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.
- إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد درويش، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
- توالي أحرف المعاني في القرآن الكريم بين الخواص التركيبية والنسقية الدلالية: أسماء الورياشي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.
- الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبد القادر، دار الكتاب الجديد، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- ديوان عمرو بن معديكرب: تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- السيرة النبوية: عبد الملك بن هشام الحميري، تحقيق: مصطفى السقا وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٥ م.

- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح تنقيح الفصول: شهاب الدين أحمد القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: قدم الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى،٢٠٠١ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.
- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي: محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بن العربي، تحقيق: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م.
- الكشاف: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- معجم الشعراء: عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب: الرازي: محمد بن عمر بن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.
- الموطأ: مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٩٨٥ لبنان.

List of Sources and References

1) *al-Aṣl al-jāmi‘ li-īḍāḥ al-durar al-manẓūmah fī silk Jam‘ al-jawāmi‘, Ḥasan bin Omar bin Abdullah al-Saynāwī, Al-Nahda Press, Tunisia, first edition, 1982.*
2) *Awdah al masalik ila alfiyat ibn malk: Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf, known as Ibn Hisham, investigated by: Barakat Yusuf Haboud, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Beirut.*
3) *Ea'arab Al Quran Wa Bayanoh: Muhyiddin bin Ahmed Darwish, Dar Ibn Katheer - Damascus, Beirut, fourth edition, 1415 AH.*
4) *al-Tahrir wa al-Tanwir) : Muhammad Al-Tahir bin Ashour, Tunisian Publishing House, Tunisia, first edition, 1984 AD.*
5) *Tamheed Alqawaed. Besharh Tasheel Alfawaed: Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, known as the Army Superintendent, Investigated by: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo, First Edition, 1428 AH.*
6) *Tawali Huruf Al Maani fi alquran alkarim bayna Al Khawas Al Tarkebiah Wa Al Nasaqiah Al Dalaliah: Asmaa Al-Waryashi, Academic Book Center, Jordan.*
7) *Al-Jami’ Al-Sahih: Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, investigated by: Dr. Mustafa Dadeeb Al-Bagha, Dar Ibn Kathir, Dar Al-Yamamah, Damascus, fifth edition, 1993 AD.*
8) *Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani: Badr al-Din Hassan bin Qasim al-Muradi al-Masri, investigated by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa - Professor Muhammad Nadeem Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, first edition, 1992.*

9) *Hilyat al-Awliya' wa Tabaqat al-Asfiya: Abu Naeem Ahmed bin Abdullah Al-Asbahani, Al-Saada Press, Egypt, first edition, 1974 AD.*

10) *Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoon: Shihab Al-Din Ahmad bin Yusuf, known as Al-Samin Al-Halabi, investigated by: Dr. Ahmad Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus.*

11) *Diwan Zuhair bin Abi Salma, investigated by: Hamdo Tamas, Dar Al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon.*

12) *Diwan al-Tufayl al-Ghanawi, investigated by: Muhammad Abd al-Qadir, New Book House, second edition, 1996.*

13) *Diwan Amr bin Maadikarb: investigated by: Muta' al-Tarabishi, Publications of the Arabic Language Academy, second edition, 1995.*

14) *Diwan Labid bin Rabia, investigated by: Dar Sader, Lebanon, Beirut, second edition, 2002*

15) *Raṣf al-mabānī fī sharḥ ḥurūf al-ma'ānī: Ahmed Abdel Nour Al-Maliki, investigated by: Ahmed Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, third edition, 2002.*

16) *Rūḥ al-ma'ānī fī tafsīr al-Qur'ān al-'aẓīm wa-al-sab' al-mathānī: Shihab al-Din Mahmoud bin Abdullah al-Alusi, investigated by: Ali Abd al-Bari Attiya, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, first edition, 1415.*

17) *Biography of the Prophet: Abd al-Malik bin Hisham al-Himyari, investigated by: Mustafa al-Saqqa and Abd al-Hafiz al-Shalabi, Mustafa al-Babi al-Halabi and Sons Library and Printing Company in Egypt, second edition, 1955.*

18) *Sharh Tasheel Alfawaed: Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai, investigated by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed - Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising, first edition, 1990.*

19) *Sharh Tanqeeh Al Fosoul: Shihab al-Din Ahmad al-Qarafi, investigated by: Taha Abd al-Raouf Saad, United Technical Printing Company, first edition, 1973.*

20) *Sharh Al-Kafiya Al-Shafiyya: Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik, edited by: Abdul Moneim Ahmed Haridi, Umm al-Qura University, Center for Higher Research and Revival of Islamic Heritage, first edition 1982.*

21) *Sharh Al-Mufasal Le Al-Zamakhshari: Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish, investigated by: Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 2001.*

22) *Sharh Ibn al-Nazim ala Alfiyyat Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik, investigated by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, 2000.*

23) *Arida Al-Ahwadi Be Sharh Sahih Al-Tirmidhi: Muhammad bin Abdullah bin Muhammad Al-Ma'rouf bin Al-Arabi, investigated by: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.*

24) *Al-Kitab: Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, investigated by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, third edition, 1988.*

25) *Al-Kashaf: Mahmoud bin Omar bin Ahmed Al-Zamakhshari, investigated by: Mustafa Hussein Ahmed, Dar Al-Rayyan Heritage in Cairo - Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, third edition, 1407 AH - 1987 AD.*

26) *Maani Al-Qur'an Wa Earabuh: Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajjaj, investiaged by: Abdul Jalil Abdo Shalabi, World of Books, Beirut, first edition, 1988.*

27) *Dictionary of Poets: Ubaid Allah Muhammad bin Imran Al-Marzbani, edited by Professor Dr. F. Karanko, Al-Qudsi Library, Dar Al-Kutub, Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, second edition, 982.*

28) *Mughni al-Labib an Kutub al-A'arib: Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Hisham, investiaged by Dr. Mazen Al-*

Mubarak/Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Damascus, sixth edition, 195.

29) *Mafatih al-Ghayb: Al-Razi: Muhammad bin Omar bin Al-Razi, nicknamed Fakhr al-Din al-Razi, Dar Ihya al-Tarath al-Arabi, Beirut, third edition, 1420.*

30) *Al-Muwatta': Malik bin Anas, authenticated and numbered it, and included its hadiths, and commented on it: Muhammad Fouad Abd al-Baqi, Dar Ihya' al-Tarath al-Arabi, Beirut, 1985, Lebanon.*